اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي في جمهورية السودان

٢٤-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢١

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الجلسة الأولى
العملية السياسية الانتقالية: من المشاركة الى الشراكة

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

من المشاركة إلى الشراكة

ينطلق مسار العملية الإنتقالية في الدول العربية ويعتمد نجاحها على كيفية إدارة هذه المرحلة بعد بروز وجوه جديدة في السلطة.

لذلك، لا يكفي بعد اليوم اعتماد مفهوم المشاركة كمحور من أجل دعم منظمات المجتمع المدني، بل يجب تخطي ذلك **نحو تعزيز الشراكة بين مكونات المجتمع المدني والسلطة السياسية في الدول العربية و لا سيما جمهورية السودان.**

ويعتمد نجاح مسار العملية الانتقالية على نجاح هذه الشراكة.

من المشاركة إلى الشراكة

تطرح المرحلة الانتقالية العديد من التساؤلات منها ما يلي:

1. ما هو شكل النظام الديمقراطي الأنسب لإدارة التنوع والاختلاف وتحقيق العدالة والتنمية وصون حقوق الإنسان في هذه الدول؟

2. من هي القيادات والأحزاب السياسية المثُلى لأداء هذا الدور والتي ستكتسب شرعية الشعب لإدارة مرحلة ما بعد التغيير؟

3. ما هي الأولويات التي يجب معالجتها لضمان مسار سلمي للعملية الديمقراطية، يؤمن وحدة واستقرار الشعوب؟

من المشاركة إلى الشراكة

حملت الثورات العربية شعارات عديدة متعلقة بالإصلاح السياسي ومكافحة الفساد والتطور الاقتصادي ومبادئ الحرية والعدالة والتعددية.

لكن لا تزال الدول تعاني من إشكاليات متعددة في مسار العملية الإنتقالية، منها:

- ✓ **تطوير العقد الاجتماعي وصياغة الدستور**،(إعلان الدستور المؤقت ٢٠١٩)
- ✓ **العمل على مواءمة الشريعة والفقه الإسلامي مع نظام الدولة المدنية**(إتفاق ايلول ٢٠٢٠)
- ✓ **تحديد مراحل العملية الانتقالية بين صياغة الدستور والانتخابات البرلمانية،**
- ✓ **انسجام السلطة السياسية بين القيادات الحديثة وقيادات بقايا النظام السابق،**
- ✓ **توضيح علاقة المجتمع المدني مع السلطة السياسية،**
- ✓ **إصلاح المؤسسات العامة وإعادة إنشاء بعضها،**
- ✓ **تعزيز الربط بين الأمن والعدالة وتثبيت دولة الحق والقانون،**
- ✓ **تحديد الحاجات المحلية وتمويلها،**
- ✓ **والتعامل مع الأولويات السياسية وتلبية الحاجات الملحة.**

اشكاليات المرحلة الانتقالية

أولاً - تطوير العقد الاجتماعي وصياغة الدستور:

عندما تبدأ الدول العربية بمناقشة الدستور، غالباً ما تقع في فخ صياغة الدستور باعتباره عملاً تقنياً محضاً بدلاً من أن تشرك كافة أطياف المجتمع بحوارٍ حقيقي حول العقد الاجتماعي الجديد بهدف تبني دستور وطني يضمن أعلى مستوى من التوافق ويشكل لبنة أساسية في إرساء عقد اجتماعي للمستقبل.

ويترتب على الجهة الداعية لصياغة العقد الاجتماعي الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ✓ كيف سيتم بناء التوافق حول الدستور؟
- ✓ هل جميع البنود مطروحة للحوار أم هناك بنود غير قابلة للنقاش؟ كيف يمكن ضمان مشاركة كافة
- ✓ الجهات السياسية في صياغة العقد الاجتماعي الجديد؟

اشكاليات المرحلة الانتقالية

ثانياً - مواءمة الشريعة والفقه الإسلامي مع نظام الدولة المدنية:

لم تلبث أن انتهت الثورات في الدول العربية حتى بدأ النقاش السياسي حول دور الدين في مسار العملية الانتقالية. وينعكس ذلك على الانقسامات السياسية بين أحزاب إسلامية متشددة وأخرى أقل تشدداً، وبين أحزاب مدنية علمانية متشددة وأخرى أقل تشدداً.

يجب الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ✓ ما هو النظام الأمثل لإدارة الاختلاف؟
- ✓ هل الشريعة مصدر التشريع أو مصدر أساسي للتشريع أم أن لا علاقة للدين بالدولة؟
- ✓ كيف سيتم إدماج الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية والإثنية والقبلية في النظام؟

اشكاليات المرحلة الانتقالية

ثالثاً ـ ترتيب مراحل العملية الديمقراطية بين صياغة الدستور والانتخابات البرلمانية:

فور سقوط بعض الأنظمة العربية بدأ الصراع السياسي لإقرار كيفية بدء مسار العملية الانتقالية. تطرح هذه الإشكالية معضلة أساسية حول اختيار النظام الانتخابي الأكثر تمثيلاً لكافة الجهات السياسية والشرائح الاجتماعية، بالإضافة إلى كيفية إدارة الانتخابات وضمان نزاهتها.

وتطرح هذه الإشكالية في عمقها جدلية حول العامل الأكثر أهمية في مسار العملية الانتقالية:

- ✓ **هل يشكل اختيار قيادة سياسية من الشعب شرطاً أساسياً لتأسيس المرحلة الانتقالية أم أن صياغة نص دستوري ذي شرعية شعبية هو الأساس؟**

اشكاليات المرحلة الانتقالية

رابعاً - انسجام السلطة السياسية بين القيادات الحديثة وقيادات بقايا النظام السابق:

انشقت بعض القيادات السياسية عن النظام وانضمت إلى الثورات في الدول العربية وكان لها دور أساسي في انهيار الأنظمة. وتتوقع هذه القيادات إسناد دور سياسي لها خلال الانتقال الديمقراطي خاصة أن لديها تأثيراً على مؤسسات الدولة اكتسبته خلال تجربتها السابقة في الحكم.

- ✓ كيف ستتكيف هذه القيادات مع الحكم الجديد وكيف ستتشارك في الحكم؟
- ✓ هل ستتغلب فئة على أخرى وتأخذ الحكم في اتجاهات تعزز الانقسام؟
- ✓ كيف ستتجاوب الفئة الخاسرة مع الفئة الرابحة من داخل النظام وخارجه؟

اشكاليات المرحلة الانتقالية

خامساً - علاقة المجتمع المدني بالسلطة السياسية:

انتقل عدد من قيادات المجتمع المدني إلى داخل السلطة في المرحلة الإنتقالية وأصبح الفصلُ بين منظمات المجتمع المدني والسلطة السياسية أمراً صعباً مما أثر على أداء المجتمع المدني في مراقبة ومحاسبة السلطة السياسية، خاصة أن المجتمع المدني يمتلك قدرات بشرية وفنية مطلوبة لتطوير مؤسسات الدولة.

سيفرض مسار العملية الانتقالية الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ✓ **كيف سيقوم المجتمع المدني بمساءلة ومحاسبة السلطة خلال المرحلة الانتقالية؟**
- ✓ **ما هي آليات التعاون والشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة السياسية من دون الخلط في أدوارهما؟**
- ✓ **كيف سيحرص المجتمع المدني على أن يتم تبني قضاياه وعلى مراقبة تطبيق الإصلاحات؟**

اشكاليات المرحلة الانتقالية

سادساً - إصلاح المؤسسات العامة أو إعادة بنائها:

تفتقر معظم الدول العربية إلى مؤسسات عامة قادرة على مواكبة العملية الديمقراطية. فقد فشلت الأنظمة السابقة في تطوير هذه المؤسسات وتحديثها، مما أدى إلى تدني نوعية الخدمات وتفشي الفساد ونقص الكفاءات البشرية. نتيجة لذلك، تقع القيادة السياسية بين خيار إصلاح هذه المؤسسات أو حلها وإعادة بنائها. ويمكن أن تواجَه عملية الإصلاح بمقاومة للتغيير.

ويتطلب الخيار تحديد المسائل التالية:

- ✓ كيف سيتم التعامل مع الموالين للنظام داخل المؤسسات العامة؟
- ✓ كيف سيتم ضمان فعالية المؤسسات العامة خلال المرحلة الانتقالية؟
- ✓ ما هي الطرق التي سيتم اعتمادها لضمان الشفافية والمساءلة والمحاسبة داخل المؤسسات؟

اشكاليات المرحلة الانتقالية

سابعاً - الربط بين الأمن والعدالة:

أنتجت الثورات العربية حالة فوضى سياسية وأمنية، وفي بعض الأحيان أسفرت عن نزاعات مسلحة تطلبت دوراً أساسياً للمؤسسة العسكرية لضبط الأمن في المرحلة الانتقالية. وتؤدي هذه المؤسسات دور الحاكم دون العودة إلى المؤسسات القضائية خصوصاً في ظل ضعف ثقة المواطنين بالقضاء، مما يؤدي إلى تعزيز حالات الانتقام والنزاعات غير السلمية.

تتركز المرحلة الانتقالية على تحديد ما يلي:

- ✓ ما هي السياسة الأمنية التي يجب اتباعها لتحقيق الأمن وما هو دور المؤسسة العسكرية؟
- ✓ ما هي السياسة القضائية وكيف سيعيد القضاء ثقة المواطنين بدوره؟
- ✓ كيف ستقوم السلطة السياسية بإعادة ترتيب العلاقة بين هاتين المؤسستين؟

اشكاليات المرحلة الانتقالية

ثامناً ـ الحاجة إلى التمويل وتضارب الأجندات الخارجية:

يتطلب المسار الانتقالي توفير الموارد المالية الضرورية لعملية الإصلاح والتنمية وبناء البنى التحتية، خصوصاً في معظم الدول التي شهدت ثورات والتي عانت لفترة طويلة من الفساد والفقر وضعف التنمية البشرية. ورغم تزايد التمويل في بعض الدول، إلا أنه يأتي في وقتٍ لم تجهز مؤسسات هذه الدول لوضع أولوياتها واستراتيجياتها وخططها.

إن ذلك يطرح أسئلة أساسية على غرار الآتي:

- ✓ كيف ستتعامل الدول العربية بعد الثورات مع التمويل الخارجي، ومصادره وأولوياته؟
- ✓ ما هي الأطر الفضلى لإدارة هذا التمويل والتأكد من إنفاقه في سبيل تمكين مسار العملية الانتقالية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟
- ✓ هل ستستطيع هذه الدول تحديد أولوياتها لتنسيق استخدام التمويل الخارجي وتعزيز فعاليته؟

اشكاليات المرحلة الانتقالية

تاسعاً - الأولويات السياسية والحاجات الإجتماعية والاقتصادية:

هناك العديد من القضايا التي تحتاج إلى المعالجة خلال مسار العملية الانتقالية ولا سيما القضايا السياسية منها. ولكن لا يمكن ضمان الاستقرار وتعزيز الديمقراطية في الدول العربية إذا لم تضع الحكومات، خلال المرحلة الانتقالية، قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سلم أولوياتها، إلى جانب القضايا السياسية.

إن تطوير النظام الاقتصادي الأسئلة التالية:

- ✓ ما هي الأولويات الاقتصادية التي يجب معالجتها بالتزامن مع الإصلاح السياسي بغية التصدي لتراجع النمو الاقتصادي وحماية المواطنين؟
- ✓ كيف يمكن توفير الموارد اللازمة لمعالجة القضايا السياسية والاقتصادية في آن معاً في ظلّ شحّ الموارد المالية وتكاثر التحديات خلال المرحلة الانتقالية؟
- ✓ ما هي المبادئ التي يجب اعتمادها لتطوير نظام اقتصادي يهدف إلى إرساء العدالة الاجتماعية التي شكلت مطلباً أساسياً في الثورات العربية؟

النهاية

شكراً لكم!